



www.alkashif.org

مركز الكاشف للنسابة ودراسة التاريخ الإلكتروني

...

.....

.

مقدمة

التجديد.. أو الكارثة

حلمي سالم

شاعر وكاتب

تحت عنوان "تجديد الخطاب الديني"، عقد مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بالتعاون مع الفيدرالية لحقوق الإنسان والشبكة الأوروبية متوسطة لحقوق الإنسان ندوةً فكريةً مكثفةً علي مدار يومين (12، 13 أغسطس - آب 2003) في باريس، شارك فيها نحو ثلاثين مفكراً وباحثاً وكاتباً، مصرياً وعربياً، من أجيال وانتماءات فكريةً مختلفةً، ضمّت علمانيين وقوميين واشتراكيين ودينيين مستنيرين فضلاً عن باحثي حقوق الإنسان العرب، بالإضافة إلي مفكر مسيحي معروف. وغني عن الذكر أن كلاً من الحاضرين كان يمثل نفسه وفكره، ولا يمثل حزباً أو منظمةً أو حركةً.

كانت عواملٌ عديدةٌ، وطوال سنوات عشر سابقة، تدفع نحو ضرورة عقد هذا اللقاء:

فقد حفلت أعوام ما بين 1993 و 2003 بمجموعة فادحةٍ من الأحداث التي دلّت علي استشراء التطرف باسم الدين وتنامي العنف باسم السماء، وتفاقم انسياب الدم باسم المقدس.

بدأت هذه السنوات العشر المحزنة بتكفير المفكر المصري نصر حامد أبو زيد والحكم بردّته وتفريقه عن زوجته، حتى انتهى الأمر بهجرته إلي هولندا (وهو واحدٌ ممن شاركوا في هذه الندوة بورقة أساسية).

ثم جاءت بعد ذلك واقعة محاولة اغتيال نجيب محفوظ، حيث طعنه متطرف -لم يقرأ لمحفوظ حرفاً- بمطواة في رقبته، وحينما سُئل الجاني قال إن أمير جماعته قال له إن محفوظ كافر وإن قتله قصاصٌ رباني حلالٌ.

تلا ذلك واقعة الهجوم علي معبد الدير البحري بالأقصر، حيث انهال رصاص الرشاشات علي السياح الأجانب وعلي المصريين وعلي الرسوم الفرعونية القديمة فوق جدران المعبد العريق.

اندلعت بعد ذلك أزمة رواية "وليمة لأعشاب البحر" للروائي السوري حيدر حيدر، إذ تمّت مصادرتها بعد وشايات التيار الديني المتجمّد في مجلس الشعب وجريدة "الشعب" (لسان حال حزب العمل آنذاك)، بل إن هذا التيار الدينيّ قد سيرّ مظاهراتٍ أزهريّة ضد الرواية وناشرها (وزارة الثقافة المصرية) كادت تشعل حرباً في المجتمع. وما إن مرّت هذه الأزمة، حتى تفجرت أزمة الروايات الثلاث الصادرة عن هيئة قصور الثقافة (لثلاثة من الكتاب الجدد)، لتنتهي بمصادرة الروايات وعزل المسؤولين عن نشرها في وزارة الثقافة.

واكب ذلك كله ما تواتر عن تحطيم جماعة طالبان في أفغانستان تماثيل بوذا في الميادين، بدعوى أنها "أصنام" جاهلية، مع تحريم التعليم والسينما والتلفزيون. وما تواتر عن البيانات التي تصدر بين يوم وآخر من فقهاء سعوديين بتكفير الحداثة والحداثيين، مع نشر قوائم بأسماء هؤلاء الكافرين العرب. وما تواتر عن ذبوع فتاوى من شيوخ وفقهاء تبيح تعذيب المواطنين في أقسام الشرطة، وتعطي للضباط سنداً شرعياً لإهانة المواطنين (متهمين وغير متهمين) وتعذيبهم، حتى لو أدى التعذيب إلى الموت.

ومع 11 سبتمبر 2001 وصل هذا المنهج المتعصب إلى ذروته، حينما تمّ تفجير برجى التجارة العالمي بنيويورك، عن طريق جماعة "القاعدة". ووصل مأزق الإسلام مع العالم إلى ذروته كذلك.

وهنا تصاعدت في أرجاء الدنيا - وفي العالم الإسلامي خاصة - صيحات "تجديد الخطاب الديني"، بما يصاحبها من أغراض تحسين صورة الإسلام في نظر الغرب، وتخليص الإسلام من شبهة التطرف والعنف، ومسيرة الإسلام لمستجدات العصر الحديث وتحولات اللحظة الراهنة.

ولا ريب أن دعوة "تجديد الخطاب الديني" ليست دعوة طارئة أو مفاجئة أو وليدة السنوات الأخيرة، بل هي قديمة قديمة. ويمكن أن نصل في تتبع جذورها في الفكر الإسلامي، إلى عمر بن الخطاب (الذي عطل حد السرفة في عام الجوع) وعلى بن أبي طالب وأبي ذر الغفار، ثم إلى المعتزلة وابن رشد والصوفييين.

والثابت أن دعوة "تجديد الخطاب الديني" كانت ملامحاً رئيسياً من ملامح النهضة (أو محاولة النهضة) العربية الحديثة منذ قرنين. فلقد سطعت هذه الدعوة عند معظم رؤاد هذه النهضة، بدرجات مختلفة: بدءاً برفاعة رافع الطهطاوي، ومروراً بجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعبد الحميد بن باديس ومالك بن نبي وعلى عبد الرازق وطه حسين وخالد محمد خالد و حسين مروة، وصولاً إلى حسن حنفي ومحمود إسماعيل ونصر أبو زيد وصادق جلال العظم و خليل عبد الكريم.

كانت ضرورة "تجديد الخطاب الديني"، إذن مطروحةً طوال قرني النهضة الحديثة -التاسع عشر والعشرين- لكنها لم تصل إلى أزمتهما المدوية، إلا في العقد الأخير، سيما بعد تفجير البرجين.

هنا صارت هذه الضرورة "ضرورة حياة أو موت" بالنسبة للإسلام والمسلمين.

وهي ضرورة مؤداها: هل يجد الإسلام لنفسه مكاناً في الحياة المعاصرة، أم يخرج من التاريخ؟

وهكذا التقت هذه النخبة المثقفة العربية تحت عنوان "السبل العملية لتجديد الخطاب الديني". ودارت الحوارات والتعقيبات والمناقشات والمناقشات بين الجميع، تسودها جميعاً الجدية والعمق والرغبة في التفاهم والفهم.

وبوصفي كنت منسق هذا اللقاء، فإن بإمكانني أن أرصد بعض الظواهر التي تجلت فيه، عبر النقاط التالية:

1- اتفق الجميع منذ البدء أن "الخطاب الديني" هو غير "الدين". فالدين هو ذلك التنزيل الإلهي السماوي المتجلي في "النص المقدس"، أما "الخطاب الديني" فهو ما تراكم على هذا "النص المقدس" -وحوله- من تفسيرات وتأويلات ومشروحات، أنتجها فقهاء ومفسرون ومفكرون، عصرًا وراء عصر، ومرحلة وراء مرحلة.

الخطاب الديني، إذن، هو فعل بشري، من حيث هو قراءة بشر للنص الأصلي، وتأويل بشر للمتن المقدس. وهو بذلك قابلٌ للخطأ والصواب، وعرضةٌ لتدخل المصلحة (السياسية أو الاجتماعية أو الأدبية)، كما أنه عرضةٌ لسوء الفهم أو لضيقة، فضلاً عن أنه نسبي. ولذلك كله: يسرى عليه التعديل والتطوير والتجديد (بل والنقض) الذي يسري على كل فعل بشري.

2- طرح بعض مفكري التيار الديني المعتدل أفكاراً وتصورات جديدة جريئة. فمنهم "مثل المفكر المصري جمال البنا" من دعا إلى اتخاذ القرآن الكريم وحده مرجعيةً وحيدةً فكراً دينياً" لبشر، وذلك لأن القرآن الكريم هو وحده كلام الله المقدس، بينما كلُّ الفكر الديني كلام بشر يخطئ ويصيب.

والسؤال الذي يواجه هذا التصور هو: وماذا عن النصوص القرآنية المباشرة (وغير المباشرة) التي تعطي المتطرفين سلاحاً صريحاً لنفي الآخر، وللاعتقاد بالصواب المطلق وامتلاك الحقيقة الوحيدة. ولتصفية الخارجين على دين الإسلام، ولاستبعاد المختلف؟

ومنهم (مثل المفكر السوداني الباقر العفيف) من دعا إلى التفريق في المرجعية بين السور المكية في القرآن وبين السور المدنية فيه، موضحاً أن السور المكية كانت لينة ذات نشدان رحب وتبشير غنائي وسيع، وذلك لأن الدعوة كانت ما تزال في مهدها، ومن ثم مالت إلى "الترغيب" فيما السور المدنية تركت المبادئ التبشيرية الواسعة الرحبة

إلى سنّ القوانين والمعاملات والتشريعات القاطعة، لأن الدعوة كانت قد استقرت وصارت "دولة" تستدعى "الضبط والربط"، ومن ثم مالت إلى "الترهيب".

والسؤال الذي نوجهه إلى هذا الطرح هو: هل يمكن أن نبني على سور المبادئ المكية الرحبة قوانين ومعاملات وتشريعات وضبطاً وربطاً بما يتلاءم مع مجريات حياتنا المعاصرة؟

3- على الرغم من الهوة الواسعة (ظاهرياً) بين الفكر الديني المتطرف والفكر الديني المعتدل، فإن كثيراً من الاختبارات (النظرية والعملية) التي مرت بحياتنا الحديثة قد وضعت هذه الهوة الظاهرية في مأزق دقيق، انتهى إلى زوال هذه الهوة (جوهرياً) بين المتطرف والمعتدل، بحيث غدا الاثنان متطابقين أو متكاملين!

وعليه، فكثيراً ما شكل الفكر الديني المعتدل مراداً نظرياً للفعل الديني المتطرف، من غير أن يلوث يده بالدم المرثي:

المعتدل كتب تقريراً نظرياً بأن رواية "أولاد حارتنا" لنجيب محفوظ تمس الدين والمقدسات، والمتطرف طعن رقبة نجيب محفوظ بالمطواة وسبّب له الشلل. المعتدل كتب في تقرير لجنة الترقيات بالجامعة أن دراسات نصر حامد أبي زيد فيها خروجٌ على ما هو معلوم من الدين بالضرورة، والمتطرف رفع دعوى حسبة على أبي زيد انتهت بتفريقه عن زوجته وهجرته إلى الخارج. المعتدل كتب أن فرج فودة علماني يسخر من الدين ويزدرجه، والمتطرف أفرغ رصاص رشاش في رأس فرج فودة فأرداه قتيلاً. ثم عاد المعتدل ليشهد -في المحكمة- أن فودة كان كافراً يستحق القتل، وأن قاتليه ليسوا مذنبين إلا في تنفيذهم حكم الله بأنفسهم، بينما تنفيذه هو مهمة السلطات!

وقد عاشت ندوة "تجديد الخطاب الديني" لحظات حرجةً تبدّى فيها مأزق الفكر الديني المعتدل في صلته المضمرة بالفكر الديني المتطرف، سيما حينما يُواجه بنصوص النصّ الأصلي (القرآن) التي يستند إليها المتطرفون في إضفاء شرعية إلهية قرآنية على فعل الاستئصال والنفي والعنف!

4- وضع الجميع -بدرجات متفاوتة- أيديهم على سمة أليمة من سمات تاريخنا القديم والحديث، هي ذلك التحالف غير المقدس بين السلطة السياسية الجائرة والسلطة الدينية السلفية، إذ هناك مصلحة تبادلية أكيدة بين الاستبداد السياسي والاستبداد الديني، فكل منهما يتقوى بالآخر ويتدعم ويكتسب شرعية السطوة والبقاء.

ولذلك تمثل الديمقراطية، دائماً، الشمس التي تختفي بسببها خفافيش الظلام: ظلام القهر السياسي وظلام التطرف الديني.

5- كانت مشاركة الفكر المسيحي المصري د. يوحنا قلته في الندوة علامةً على أن مفردة "الديني" في عنوان الندوة، لا تنصرف إلى الدين الإسلامي وحده وعلامة على أن ضرورة تجديد الخطاب الديني تنطبق كذلك على الفكر الديني المسيحي، مشيرةً إلى الإشكال الأصيل الذي يواجه كلّ ديانة سماوية، حينما تخلق مستجدات تطور الأزمان مسافةً -صغيرة أو كبيرة- بين النصّ الفوقي والحياة الدنيا، بحيث يتطلب رطب هذه المسافة مواجهة السؤال الصريح: هل نرأب المسافة لصالح النص أم لصالح الحياة؟ مستهدين بقراءةٍ منفتحةٍ للنصّ وتأويلٍ رحبٍ؟.

هذه المسافة واجهت كل الأطروحات الكبرى (سماوية وأرضية). ولذلك قال قائلون: النظرية رمادية، لكن شجرة الحياة خضراء.

6- مراتٍ عديدةً طافَ على سماء حوارات الندوة شعار "الدين لله والوطن للجميع" باعتباره المبدأ الأصيل في مواجهة التطرف والعنف والبتز، لكن الحوارات لم تتطرق إلى تحويل هذا المبدأ (الذي هو من إنتاج الشعب المصري

كله في ثورة 1919) إلى تشريعات دستورية وقانونية تنفيذية، لكي لا يظل المبدأ شعاراً جمالياً وأخلاقياً وأديبياً، لا ترجمة قانونية تطبيقية له على الأرض.

ولا ريب أن وضع هذا الشعار الملهم (الذي هو طوق النجاة الحقيقي) موضع التطبيق تشريعياً وقانونياً سيعني إعادة النظر في البنود الدستورية الحالية التي تنصّ على أن دين الدولة هو الإسلام، وأن الشريعة الإسلامية هي المصدر للتشريعات. وسيعني إعادة النظر في وصاية الأزهر –عبر مجمع البحوث الإسلامية فيه– على الفكر والثقافة والإبداع والفنون.

ويعني إعادة النظر في تحديد الهوية الدينية في بطاقات تحقيق الشخصية.

إن هذه البنود والإجراءات التي ينبغي إعادة النظر الجاد فيها هي بنود وإجراءات طائفية أو محرّضة على الطائفية، وهي من علامات الدولة الدينية، ثم إنها تتعارض جذرياً مع مطلب "تجديد الفكر الديني" الذي يلهج به الجميع، الصادقون منهم والكاذبون!

* * *

وبعد، نتركك أيها القارئ العزيز، مع هذا الكتاب المهم، الذي يأتي في لحظته المناسبة من لحظات تاريخنا المضطرب الراهن، الذي كانت آخر علاماته القلقة، حتى الآن، مظاهرات الفتنة الطائفية في الإسكندرية بسبب مسرحية مزعومة.

وقد قسمنا الكتاب إلى أربع مناظرات: المناظرة الأولى تتضمن الأوراق الرئيسية التي قدمها الباحثون أثناء جلسات الندوة.

والمناظرة الثانية تتضمن التعقيبات التي ناقشت الأوراق الرئيسية، أثناء الندوة.

والمناظرة الثالثة تتضمن سجلاً مع الكاتب فهمي هويدي، حول مقالته عن الندوة.

والمناظرة الرابعة تتضمن بعض الأصدقاء التي أثارته الندوة في الحياة الفكرية.

وحينما تنتهي –أيها القارئ العزيز– من قراءة ذلك السجل الفكري الرفيع في ذلك الموضوع الخطر، ستقول لنفسك، مثلما قلتُ لنفسي مرات:

التجديد، أو الكارثة.

حلمي سالم

المحتويات

- مقدمة: التجديد.. أو الكارثة
7 حلمي سالم
- افتتاحية
15 بكي الدين حسن
- المناظرة الأولى: **البحوث والأوراق**
21
1. نحن في حاجة إلى فقه جديد
23 أحمد عبد المعطي حجازي
2. كيفية تجديد الخطاب الديني
29 الباقر العفيف
3. مدخل إلى تجديد الخطاب الديني
47 جمال البنا
4. أفكار حول تنشيط الدعوة إلى الإصلاح الديني
61 صلاح الدين الجورشي
5. العلم والدين والتصور التلفيقي
71 د. فيصل درّاج
6. تجديد الخطاب الديني، لماذا؟، وكيف؟
79 د. محمود إسماعيل
7. في نقد الخطاب الديني
89 د. مصطفى التواتي
8. نحو منهج إسلامي جديد للتأويل
109 د. نصر حامد أبو زيد
9. نحو خطاب ثقافي جديد
119 الأنبا د. / يوحنا قلنتة
- المناظرة الثانية: **التعقيبات**
129
- تعقيب على ورقة د. نصر حامد أبو زيد
131 الباقر العفيف
- ملاحظات حول تجديد الخطاب الديني: تعقيب على د. نصر أبو زيد
والباقر العفيف وآخرين
141 جمال البنا
- ما يطالب به حجازي يختلف عما يدعو إليه البنا
د. عاطف أحمد
- 147
- فك خناق الفقه: تعقيب على صلاح الجورشي
153 د. مصطفى التواتي
- المناظرة الثالثة: **سجال مع فهمي هويدي**
159
- نقطه نظام
161 فهمي هويدي
- ليس في الإسلام كهنوت
169 حلمي سالم

- 177 د. عاطف أحمد
 - 185 صلاح الدين الجورشي
 - 191 د. حيدر إبراهيم
 - 199 أحمد عبد المعطي حجازي
 - 205
 - 207 د. أحمد راسم النفيس
 - 213 د. جابر عصفور
 - 219 الباقر العفيف
 - 233 محيي الدين اللاذقاني
- تجريح الأشخاص لا تشريح المضامين
 - خطوة للأمام وليس مؤامرة ضد الإسلام
 - الإرهاب الناعم والتجديد
 - الأسباب مفهومة
- المناظرة الرابعة: الأصدقاء**
- إحياء الرسالة الحقيقية
 - تجديد الخطاب الديني
 - البحث في المكان الخطأ
 - من شهوة الانقلاب إلى مصيدة الإرهاب..
- إعلان باريس**
- 241 إعلان باريس حول "سبل تجديد الخطاب الديني"
 - 249 قائمة المشاركين في الندوة

قائمة المشاركين في اللقاء التشاوري حول السبل العملية لتجديد الخطاب الديني

باريس 12-13 أغسطس 2003

م	الاسم	الصفة	البلد/الإقامة
1.	أحمد عبد المعطي حجازي	الشاعر والكاتب ب"الأهرام"	مصر
2.	إدريس البيازمي	أمين عام الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان	المغرب/فرنسا
3.	د. أنور مغيث	مدرس الفلسفة بجامعة حلوان	مصر
4.	د. أسامة خليل	الكاتب الإسلامي	مصر/فرنسا
5.	الباقر العفيف	المفكر الإسلامي-منظمة العفو الدولية	السودان/بريطانيا
6.	بهي الدين حسن	مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان	مصر
7.	جمال البنا	المفكر الإسلامي	مصر
8.	حلمي سالم	شاعر (منسق اللقاء)	مصر
9.	د. حيدر إبراهيم	أكاديمي ومفكر سياسي	السودان
10.	خميس قصيلة	أمين عام الرابطة التونسية لحقوق الإنسان	تونس/فرنسا
11.	خميس شماري	مستشار وخبير حقوقي	تونس/فرنسا
12.	درويش الحلوجي	كاتب ومترجم	مصر/فرنسا
13.	سليمان بوشويغير	خبير حقوقي	ليبيا/سويسرا
14.	صلاح الدين الجورشي	مفكر إسلامي-نائب رئيس الرابطة التونسية لحقوق الإنسان	تونس
15.	د. زينب رضوان	عميد كلية دار العلوم-عضو مجلس الشعب	مصر
16.	د. عاطف أحمد	باحث متخصص في الفكر الإسلامي	مصر
17.	د. عبد الحسين شعبان	رئيس الشبكة العراقية للتنمية ونشر ثقافة حقوق الإنسان	العراق/بريطانيا
18.	عبد السلام حسن	خبير حقوقي ومستشار قانوني	السودان/بريطانيا
19.	د. غانم جواد	مؤسسة الإمام الخوئي الخيرية	العراق/بريطانيا
20.	فابيولا بدوي	صحفية	مصر/فرنسا
21.	د. فيصل دراج	الكاتب والناقد	فلسطين/الأردن
22.	كريم مروة	المفكر والسياسي	لبنان
23.	كمال الجندوبي	نائب رئيس الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان	تونس/فرنسا
24.	د. مجدي عبد الحافظ	مدرس فلسفة بجامعة حلوان	مصر
25.	د. محمد برادة	الكاتب والناقد	المغرب/فرنسا
26.	د. محمود إسماعيل	أستاذ التاريخ الإسلامي	مصر
27.	د. مصطفى التواتي	أستاذ جامعي	تونس
28.	د. نصر حامد أبو زيد	أستاذ الدراسات الإسلامية	مصر/هولندا
29.	الأب د. يوحنا قلثة	نائب بطريك الكاثوليك	مصر

"لا خطاباً دينياً جديداً بدون إصلاح سياسي شامل"

إعلان باريس

حول سبل تجديد الخطاب الديني



"لا خطاباً دينياً جديداً بدون إصلاح سياسي شامل"

إعلان باريس حول سبل تجديد الخطاب الديني

● ١٢-١٣ أغسطس ٢٠٠٣ ●

إعلان باريس
حول سبل تجديد الخطاب الديني

الناشر : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

حقوق الطبع محفوظة (٢٠٠٣)

٩ شارع رستم جاردن سيتي القاهرة

تليفون : ٧٩٤٦٠٦٥ - ٧٩٥١١١٢ (٢٠٢)

فاكس : ٧٩٢١٩١٣

العنوان البريدي: ص ب: ١١٧ مجلس الشعب-القاهرة

E.mail:cihrs@soficom.com.eg

الموقع على الإنترنت: www.cihrs.org

الصف الالكتروني:مركز القاهرة: **هشام السيد**

غلاف وإخراج: مركز القاهرة : **أيمن حسين**

رقم الإيداع بدار الكتب :

"لا خطاباً دينياً جديداً بدون إصلاح سياسي شامل"

إعلان باريس حول سبل تجديد الخطاب الديني

بدعوة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان* انعقد بباريس يومي ١٢-١٣ أغسطس ٢٠٠٣، "اللقاء التشاوري حول السبل العملية لتجديد الخطاب الديني" بين نخبة من المفكرين والباحثين والمدافعين عن حقوق الإنسان من ٨ دول في العالم العربي (نحو ثلاثين مفكراً وباحثاً وحقوقياً). وعبر ست جلسات، قدمت أوراق عمل أساسية للكتاب: أحمد عبد المعطي حجازي، د. الباقر العفيف، جمال البنا، صلاح الجورشي، د. فيصل دراج، د. نصر حامد أبوزيد. وقد دار الحوار حول هذه الأوراق شفاهة تارة وبالتعليق المكتوب تارة أخرى، في مناخ من الجدية والالتزام والعمق، والشعور بالمسئولية الحقة بين المفكرين والباحثين الذين كانت مشاركتهم تعبيرا عن ذواتهم الفكرية الفردية لا تعبيرا عن أحزاب أو هيئات أو جماعات منظمة.

-
- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان هو منظمة دولية وإقليمية غير حكومية تتمتع بوضع استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وهو مسجل في القاهرة وباريس، ويعقد مؤتمراته في عواصم عربية وغير عربية.
 - عقد هذا اللقاء التشاوري في إطار برنامج "تفعيل دور المجتمع المدني في صنع القرار في العالم العربي"، وهو البرنامج الذي يتبناه مركز القاهرة، ويجري بالتنسيق مع الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والشبكة الأوروبية متوسطة لحقوق الإنسان، وبدعم من الاتحاد الأوروبي.
-

تمحورت أوراق العمل والحوارات حول الإجابة عن سؤال أساسي هو: كيف يمكن التوفيق بين العالم الحديث الذي بلغ من التطور العلمي والتكنولوجي والاجتماعي والسياسي والثقافي مبلغا مذهلا، وبين تراثنا الديني والفكري، دون أن نفقد خصوصيتنا الثقافية، ودون أن ننعزل عن الدنيا التي تجري "ونحن هاهنا قاعدون"؟ وتتلخص المستخلصات الأساسية لهذا اللقاء في النقاط التالية:

أولا: أن "تجديد الفكر الديني" كان مسعى أساسيا في مسيرة الثقافة العربية الإسلامية منذ فجر الإسلام، ثم في مدارس المعتزلة وابن رشد والتصوف وإخوان الصفا وغيرها من بؤر الاستتارة. وفي العصر الحديث شهد الفكر الديني حلقات متتالية من اجتهادات المفكرين ومشاريعهم النهضوية، بدءا من حسن العطار ورفاعة الطهطاوي وابن باديس، مروراً بجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وخير الدين التونسي وشبلي شميل والطاهر الحداد، وليس انتهاء بطه حسين وعلي عبد الرازق وخالد محمد خالد ومحمود محمد طه وحسين مروة، وتلاميذهم المعاصرين.

ثانيا: أن تجديد الخطاب الديني ضرورة ملحة، انطلاقا من أن هذا التجديد مفصلٌ جوهري في عبور الفجوة الواسعة التي تفصل العالم العربي والإسلامي عن العالم المتقدم.

ثالثا: أن تجديد الخطاب (الإسلامي) ضرورة داخلية (عربية-إسلامية) عميقة، تتبع من رفض العرب والمسلمين لوضعهم المتردي في العالم، وهي ضرورة لا صلة لها بمطالب بعض الدول الكبرى، حتى لو حدث تماس في لحظة من اللحظات. وهي مهمة لا تتحصر في جهد رجال الدين المستتيرين، بل يجب أن تكون من أولى مهام المفكرين والمثقفين ومنظمات حقوق الإنسان، انطلاقا من النظر للإنسان باعتباره قيمة مركزية عليا، ومن أهمية تحكيم العقل في كل شؤون الحياة.

رابعا: ضرورة التمييز بين "الإسلام" وتاريخ المسلمين، فالتاريخ السياسي للمسلمين، هو تاريخ بشري حافل بما يوجب النقد والنقض.

خامسا: رغم تنوع آراء المشاركين ومدخلهم بشأن طرق ذلك التجديد وأشكاله، فقد أجمعت على حقيقة أساسية هي أن تجديد الخطاب الديني عامل رئيسي في تجديد الواقع السياسي والاجتماعي بأسره في العالم العربي، كما أنه لا يمكن تحقيق تجديد الخطاب الديني بدون الشروع في إصلاح سياسي شامل يشيّد دعائم دولة ديمقراطية تضمن التعددية وتحمي الحريات العامة وحرية الفرد وحقه في التفكير والاختيار، وهو الحق الذي بدونه لا تتوافر حرية البحث العلمي، وخاصة في مجال الدراسات الاجتماعية.

سادسا: أن تجديد الخطاب الديني لن يؤتي ثماره

المرجوة بدون إصلاح ثقافي مجتمعي ينطلق من الإيمان بنسبية المعارف، وبحقوق البشر في الحوار والمساءلة، وهو ما يعني خلق حالة فكرية اجتماعية سياسية شاملة، وفك الارتباط بين السلطات السياسية المستبدة وبين الفكر الديني المتجمّد أو المتخلف أو المتطرف.

سابعاً: أن أبرز المعوقات أمام تجديد الخطاب الديني في العالم العربي، التوظيف السياسي للدين بواسطة الحكومات العربية والجماعات المتطرفة وبعض الأحزاب السياسية، لخدمة أهدافها الخاصة، وكذلك ازدهار دعاوى صراع الحضارات والثقافات في العالم العربي والغربي. كما أن الشعور الراسخ لدى الشعوب في العالم العربي بعدم الإنصاف والتهديد، نتيجة تخاذل أغلبية الحكومات الغربية عن دعم القضايا العادلة للشعوب العربية، واتخاذ مواقف عدائية أحيانا ضدها -وخاصة في القضية الفلسطينية- يلعب دوراً مركزياً في دعم الخطاب الديني المتطرف وتكريسه، وإضفاء "شعبية" عليه تتناقض والمصالح بعيدة المدى للشعوب ذاتها.

ثامناً: تبلورت، عبر الحوار الرفيع، ثلاثة اتجاهات أساسية:

الاتجاه الأول: يرى أن القرآن فيه كل الإجابات، وأن قراءة سليمة صحيحة للدين ستكشف عن أن القرآن زاخر بمعاني التجديد والحرية والعقل

والتقدم والعدالة والشورى واحترام الآخر، فهو عقيدة وشريعة.

الاتجاه الثاني: يقول بتاريخية النصوص، وضرورة الاجتهاد على كل مستويات قراءة النص. فالمعاني لا تعطي ذاتها للقارئ وإنما يتم استنباطها على ضوء التجربة التاريخية، حيث إن النص القرآني ذاته استعمل خطاب التاريخ. ومن ثم تصبح كل قراءة ممكنة مرهونة بالتاريخ المعطى، حيث تتجلى ضرورة إخضاع التفسيرات الموروثة للنقد باعتبار أنها القراءة الخاصة بزمانها، وذلك على ضوء معاشنا الراهن ومعطيات حياتنا المعاصرة. ويدعو هذا التيار إلى الدولة العلمانية التي لا تعني نفي الدين أو التناقض معه، وإنما تطلق إمكانياته الروحية الكامنة من عقول القراءات الزمنية وأسر التوظيف السياسي والانتهازي. وفي نفس الوقت تصبح المرجعية في شئون السياسة والتشريع مدنية لا دينية.

الاتجاه الثالث: يقوم على أساس الفصل بين "الدين" و"الفكر الديني". حيث الأول مقدس إلهي لا يمس، بينما الثاني بشري يخطئ ويصيب ويتغير بتغير العصور والحاجات الإنسانية المتحولة.

ويتفرع هذا التيار إلى فرعين:

فرع يرى تجديد الفقه الديني وأصوله منطلقاً من مرجعية القرآن وحده، مع ضبط الحديث والسنة بمعايير القرآن الكريم.

وأخر يرى تجديد الفكر الديني عبر إعادة تسليط
الضوء على النصوص العمومية والعمل بها، دون
النصوص الخاصة بحقبة زمنية معينة ومنطقة
جغرافية بعينها أو مناسبة بذاتها.

وأعرب آخرون عن اعتقادهم بضرورة وضع مشروع
علماني عربي، الأمر الذي يتطلب تعريف الرأي
العام "بالعلمانية" وإزالة الالتباس الذي لحق
بمفهومها، والتأكيد على أنها لا تعارض الدين
كدين، بل تعارض تسييس الدين.

بينما توقع آخرون بأن رياح التجديد في الخطاب
الديني الإسلامي ستهب من خلال التفاعلات
الجارية بين الإسلام والمسلمين في أوروبا
والمجتمعات الأوروبية، فيما صار يعرف في
الأوساط الأكاديمية الأوروبية والإسلامية
بـ"الإسلام الأوروبي"، تميزا له عن الإسلام
"الآسيوي" أو "العربي".

تاسعا: خلص المشاركون إلى عدد من التوصيات الهامة،
الموجهة إلى: الحكومات (بوصفها المهيمنة على
المؤسسات الدينية الرسمية وقنوات بث الخطاب
الديني وآلياته في العالم العربي)، والمجتمع المدني
وخاصة الحركات الثقافية والاجتماعية والحقوقية
في العالم العربي، هي:

١- دعوة الحكومات لمراجعة مضامين الخطاب الديني
في مناهج التعليم الديني وغير الديني وتطويرها،
وتخصيبتها بأفكار المجددين الدينيين.

٢- حث المسئولين عن وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية- المملوكة للحكومات أو الأفراد- على مراجعة مضامين الخطاب الديني السائد فيها وتطويرها، بما يجعلها تتلاءم مع مشاكل العصر الراهنة، وعدم التعقيم على جهود دعاة التجديد الديني التاريخيين والمعاصرين.

٣- حث الحكومات والحركة الثقافية والمؤرخين والحقوقيين على إعادة الاعتبار للتراث الديمقراطي والحقبة الليبرالية السابقة في العالم العربي، والتي كان من بين أبرز خصائصها، أنها أتاحت المناخ الأفضل لرؤى التجديد في الفكر الديني.

٤- حث الحكومات على ضرورة مراعاة أن تعامل كافة الأديان والمذاهب معاملة متكافئة في برامج الإعلام ومناهج التعليم.

٥- جمع وإعادة نشر المؤلفات الدينية التجديدية (البعيدة والقريبة) في سلسلة كتب أو كراسات صغيرة.

٦- حث المفكرين والأكاديميين والإعلاميين على تناول أعمال المجددين الدينيين بالبحث والمناقشة والنقد بكل وسائل النشر والاتصال المتاحة.

٧- العمل على استخدام الأوعية الفنية والثقافية والإعلامية في تجديد الخطاب الديني.

٨- تيسير الحصول على المعارف الدينية المستتيرة، باستخدام الإنترنت وشرائط الكاسيت والفيديو

-
- والكتب والكراسات المبسطة سهلة التداول.
- ٩- تنظيم دورات تدريبية خاصة حول تجديد الخطاب الديني لوعاظ المساجد والأئمة ومحربي الصفحات الدينية في الصحف، ومعدّي البرامج الدينية في وسائل الإعلام المسموعة والمرئية ومدرسي المعاهد الدينية، بمشاركة مجدي الفكر الديني ودعاة حقوق الإنسان.
- ١٠- إنشاء موقع خاص على الإنترنت بقضية تجديد الخطاب الديني وتخصيص زاوية فيه للحوار المفتوح، وإنشاء بنك معلومات خاص بتجديد الخطاب الديني.
- ١١- ضرورة التعريف بالفكر الصوفي وأنماط التدين الشعبي.
- ١٢- حث منظمات المجتمع المدني والحقوقيين والمفكرين على إدارة حوار استراتيجي بعيد المدى مع جماعات الإسلام السياسي حول دور الدين في المجتمع وموقع الإنسان في خطاب هذه الجماعات.
- ١٣- حث علماء الدين والمفكرين الإسلاميين على ضرورة مساجلة المرتكزات الفقهية للعنف والتطرف والإرهاب، وعدم الاقتصار على رفض وإدانة الجرائم التي ترتكب بناءً عليها.
- ١٤- مناشدة علماء الدين والمفكرين الإسلاميين الامتناع عن التوظيف الأعمى لقدسيتها الدين والزج به في التحريض على مصادرة الفكر والأدب وإعمال
-

العقل. إن الالتزام الديني والأخلاقي يحتمل
عليهم الإنصات للأسئلة النابعة من المجتمع على
أساس التمييز بين الإسلام كدين، والفقهاء كمعرفة
أنتجها فقهاء وباحثون بشر، بما يتطلبه ذلك من
إجراء مصالحة بين الفكر الإسلامي ومتطلبات
التقدم المادي والمجتمعي والأخلاقي في العصر
الحديث.

١٥- رفض مصادرة أي كتاب أو مطبوعة، والعمل
الفوري من قبل جمعيات حقوق الإنسان والهيئات
الثقافية والديمقراطية على نشر أي كتاب تتم
مصادرته بواسطة أجهزة الأمن أو الإدارة
الحكومية أو المؤسسة الدينية في أي بلد عربي.

١٦- نقد إعلان حقوق الإنسان في الإسلام، باعتباره
نموذجاً للقيود غير المبررة التي تضعها الأنظمة
السياسية والقوى الاجتماعية على ممارسة حقوق
وحرية أساسية وغير قابلة للتصرف. ومناقشة
موقع الإعلان من منظومة حقوق الإنسان ومدى
انسجامه مع المعايير الدولية ومقاصد الإسلام.

١٧- ضرورة استمرار الحوار بين الباحثين والمفكرين
والحقوقيين، بحيث يصبح هذا الملتقى منبرا فكريا
دائما للحوار الفكري والثقافي والحقوقى حول
تجديد الخطاب الديني.

١٨- ضرورة أن يتسع الحوار ليشمل قطاعات متعددة
في المجتمع، لأن الإصلاح أو التجديد الديني غير
محصور في رجال الدين، بل يشمل المجتمع ككل،

-
- خاصة قطاعات الإبداع (كتاب، فنانون، أدباء)،
الإعلام، التربية والتعليم، الأحزاب، النقابات
ومؤسسات المجتمع المدني، أساتذة الجامعة، فضلاً
عن رجال العلم والتعليم الديني أنفسهم.
- ١٩- ضرورة إيلاء عناية خاصة في تجديد الخطاب
الديني لفتات المرأة والشباب والأطفال والفقراء
والمهمشين، وكافة العناصر المحرومة من القوة.
- ٢٠- أهمية أن تتناول اللقاءات القادمة قضايا حرية
الفكر والاعتقاد والبحث العلمي والإبداع الأدبي
والفني، ووضع المرأة والطفل.
- ٢١- نشر أوراق ومداومات هذا اللقاء في كتاب خاص.

قائمة المشاركين في اللقاء التشاوري حول السبل العملية لتجديد الخطاب الديني

باريس ١٢-١٣ أغسطس ٢٠٠٣

- أحمد عبد المعطي حجازي
الشاعر والكاتب بالأهرام- مصر
- إدريس اليازمي
أمين عام الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان- المغرب/فرنسا
- د. أنور مغيث
مدرس الفلسفة بجامعة حلوان- مصر
- د. أسامة خليل
الكاتب الإسلامي- مصر/فرنسا
- الباقر العفيف
المفكر الإسلامي-منظمة العفو الدولية- السودان/بريطانيا
- بهي الدين حسن
مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان- مصر
- جمال البنا
المفكر الإسلامي-مصر
- حلمي سالم
شاعر (منسق اللقاء)- مصر
- د. حيدر إبراهيم
أكاديمي ومفكر سياسي- السودان
- خميس قصيلة
أمين عام الرابطة التونسية لحقوق الإنسان- تونس/فرنسا
- خميس شماري
مستشار وخبير حقوقي- تونس/فرنسا
- درويش الحلوجي
كاتب ومترجم-مصر/فرنسا
- سليمان بوشويغير
خبير حقوقي- ليبيا/سويسرا
- صلاح الدين الجورشي
مفكر إسلامي-نائب رئيس الرابطة التونسية لحقوق الإنسان- تونس

- **د. زينب رضوان**
عميد كلية دار العلوم-عضو مجلس الشعب- مصر
- **د. عاطف أحمد**
باحث متخصص في الفكر الإسلامي- مصر
- **د. عبد الحسين شعبان**
رئيس الشبكة العراقية للتممية ونشر ثقافة حقوق الإنسان-
العراق/بريطانيا
- **عبد السلام حسن**
خبير حقوقي ومستشار قانوني- السودان/بريطانيا
- **د. غانم جواد**
مؤسسة الإمام الخوئي الخيرية- العراق/بريطانيا
- **فايولا بدوي**
صحفية- مصر/فرنسا
- **د. فيصل دراج**
الكاتب والناقد- فلسطين/الأردن
- **كريم مروة**
المفكر والسياسي- لبنان
- **كمال الجندوبي**
نائب رئيس الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان- تونس/فرنسا
- **د. مجدي عبد الحافظ**
مدرس فلسفة بجامعة حلوان- مصر
- **د. محمد برادة**
الكاتب والناقد- المغرب/فرنسا
- **د. محمود إسماعيل**
أستاذ التاريخ الإسلامي- مصر
- **د. مصطفى التواتي**
أستاذ جامعي- تونس
- **د. نصر حامد أبو زيد**
أستاذ الدراسات الإسلامية- مصر/هولندا
- **الأب د. يوحنا قلته**
نائب بطريرك الكاثوليك- مصر